

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٩٦

الخميس، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

اليوم هو حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي في ٨ تموز/يوليه (انظر S/PV.9087) بشأن مشروع القرار S/2022/538، الذي قدمته أيرلندا والنرويج، بشأن ضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري. وكان هدفه واضحاً - ينبغي أن تصل المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري. وحظي بتأييد ١٣ عضواً في مجلس الأمن ومع ذلك استخدم ضده حق النقض. والحجج الداعية إلى استخدام الاتحاد الروسي حق النقض أبعد ما تكون عن الإقناع. بل إن استخدام حق النقض أمر يدعو إلى الأسف أكثر لأنه في هذه المناسبة بالذات يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني والمساعدة الإنسانية - وهي الإنسانية والحياد والاستقلال. ونقرّ بأنه تم التوصل إلى حل في وقت لاحق. وقد تم تجديد الآلية الآن لمدة ستة أشهر، ولا يزال معبر باب الهوى الحدودي مفتوحاً. ومع ذلك، لا يزال يتعين البت بشأن تجديد آخر في منتصف فصل الشتاء عندما يكون الناس في أمس الحاجة إلى المساعدة.

ونحث أعضاء مجلس الأمن على كفالة التجديد السلس في غضون ستة أشهر. فوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تقدم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى سورية ينبغي ألا

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير خاص لمجلس الأمن (A/76/905)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): ستواصل الجمعية العامة المناقشة عملاً بالقرار ٢٦٢/٧٦، المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، بشأن الحالة التي استخدم فيها عضو دائم حق النقض في الجلسة ٩٠٨٧ لمجلس الأمن المعقودة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٢٢، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.95).

من المؤسف أن تُستخدم الآلية التي حددها القرار ٢٦٢/٧٦ للمرة الثانية في أقل من ثلاثة أشهر منذ اعتمادها. والسبب في مناقشة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الجزءات أهم عقبة أمام حل القضية الإنسانية السورية، وبالتالي ينبغي رفعها فوراً وبشكل كامل، وينبغي لمجلس الأمن أن يضع أحكاماً واضحة لذلك.

يسمح قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بترتيب أكثر مرونة لتجديد الإذن بالمساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، مما يسهل إجراء المجلس لتقييماته وتعديلاته في الوقت المناسب للإذن. وفي ضوء الظروف الراهنة، يتطلب القرار كذلك تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر وزيادة الشفافية في جهود الإغاثة. كما أن الحوارات الثنائية غير الرسمية التي يجريها المجلس، والتي تُعقد كل شهرين، تضي أيضاً إلى متابعة ملموسة للتقدم المحرز في تنفيذ القرار، وقد صوتت أغلبية أعضاء المجلس تأييداً لها. ونتوقع من جميع الأطراف أن تتقيد بتقيداً شديداً بالمبادئ الأساسية التي تحكم المساعدة الإنسانية الدولية، وأن تتقيد بتقيداً صارماً بأحكام القرار، وأن تكفل حياد وشفافية جهود الإغاثة، وأن تجعلها أكثر استهدافاً وفعالية.

وخلال المشاورات بشأن مشروع القرار، دعت الصين مراراً وتكراراً جميع الأطراف إلى التمسك بالحوار والمشاورات والعمل حتى اللحظة الأخيرة في محاولة لإيجاد حل عملي وقابل للتطبيق. ومما يؤسف له أن المجلس لجأ قسراً إلى التصويت قبل يومين من انتهاء صلاحية الإذن، عندما كان لا يزال هناك هامش للتوصل إلى حل وسط، مما أدى إلى استخدام حق النقض. ولم يكن من الضروري فرض التصويت بهذه الطريقة. وتبين هذه الحالة أنه لا يمكن لأعضاء المجلس، في مواجهة الخلافات والتناقضات، أن يجدوا حلاً فعالاً للمسألة المطروحة إلا من خلال متابعة الحوار والتشاور. فلا يؤدي الضغط بالقوة من أجل إجراء تصويت إلا إلى تصعيد هذه التناقضات والاختلافات، كما يضر بأداء المجلس لمسؤولياته بفعالية.

وتتطلب التسوية الأساسية للمسألة الإنسانية السورية التعزيز النشط لعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها. وينبغي للدول المعنية أن تنهي فوراً احتلالها غير القانوني لسورية وأن توقف جميع الأعمال التي تقوض سيادة سورية وسلامة أراضيها. ونتوقع أن تعود

تجبر على الاعتماد على التخطيط للطوارئ ونريدها أن تكون قادرة على الاستمرار في توفير الغذاء والدواء ولوازم النظافة ومياه الشرب والمأوى والوقود لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. ولا يمكن ولا ينبغي استخدام المساعدة الإنسانية مجرد أداة لتحقيق أهداف سياسية أنانية. يستحق الشعب السوري، ولا سيما النساء والأطفال السوريون، أن يطمئنوا إلى أن نداءاتهم مسموعة وأن وصولهم دون عوائق وبصورة مستدامة إلى المعونة الإنسانية الكافية مكفول بشكل صارم بموجب القانون الدولي الإنساني والمجتمع الدولي.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد استمرت الأزمة السورية لمدة ١١ عاماً وكانت كارثة كبيرة للشعب السوري. وتولي الصين اهتماماً كبيراً لهذه المسألة. ولطالما دعمنا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم الإغاثة الإنسانية للسوريين بما يتماشى مع مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. ومن جانبنا، قدمنا أيضاً بنشاط المساعدات بجميع أنواعها إلى سورية من خلال قنوات متعددة وأدينا دوراً بناءً في تحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع والتغلب على الصعوبات التي يعاني منها اقتصاد البلد وسبل عيش الناس.

وكان موقف الصين من المسألة الإنسانية السورية ثابتاً وواضحاً. ويجب أن تحترم الجهود المبذولة لمعالجتها سيادة سورية وامتلاك الحكومة السورية زمام الأمور احتراماً كاملاً. وينبغي أن يصبح التسليم عبر الخطوط السبيل الرئيسي لوصول المساعدات الإنسانية إلى سورية، في حين أن الآلية العابرة للحدود ليست سوى ترتيب مؤقت. وقد تم ذلك بناء على الوضع الاستثنائي في سورية وينبغي أن ينتقل بوتيرة أكبر نحو التسليم عبر الخطوط، مع جدول زمني واضح لإنهاء المساعدات عبر الحدود.

وفي الوقت نفسه، ينبغي القيام بالمزيد من الاستثمارات المستهدفة في مشاريع الإنعاش المبكر لتعزيز حملة التنمية المحلية في سورية. وتود الصين أن تؤكد مرة أخرى أن الجزاءات الانفرادية كان لها أثر سلبي هائل على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في سورية من خلال إعاقة عمليات الوكالات الإنسانية الدولية هناك. لقد أصبحت

المحتاجين. وستظل المساعدة عبر الحدود حيوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية، ونحث بقوة أعضاء مجلس الأمن على التمسك بالتزامهم بتجديد القرار لمدة ستة أشهر أخرى بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ من أجل ضمان استمرار المساعدات الإنسانية أثناء منتصف فصل الشتاء عندما يكون الناس في أمس الحاجة إليها. وكما وثقت دوائر العمل الإنساني توثيقاً جيداً، لا يوجد بديل مناسب للمساعدة عبر الحدود لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهامة والمزايدة، لا سيما في ضوء أزمة الغذاء الناجمة عن غزو روسيا غير القانوني وغير المبرر والذي لا مسوغ له وغير المجدي تماماً لأوكرانيا. ويجب عدم تعطيل الأعمال الإنسانية المنقذة للحياة والمدمية لها أو استهدافها أو تسييسها. ويجب ضمان الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق إلى جميع المحتاجين في سورية.

وتدعو سلوفاكيا جميع أطراف النزاع إلى توحيد قواها لإعادة تأكيد وتوطيد دعمها القوي للتوصل إلى حل سياسي، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وتنثي على الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص غير بيدرسن للنهوض بهذا الحل. وفي غضون ذلك، يجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين إلا من خلال حل سياسي حقيقي وجامع وشامل بقيادة سورية.

السيد متزاري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.95)، وأود أن أضيف بضع ملاحظات أخرى بصفتي الوطنية.

إن الجلسة العامة اليوم هي ثاني تنفيذ للإجراء الذي حدده القرار ٢٦٢/٧٦ بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة ويهدف إلى مناقشة استخدام حق النقض في مجلس الأمن. غير أن هذه هي المرة الأولى التي نناقش فيها حق النقض بشأن مشروع قرار إنساني. وما ينبغي أن نناقشه اليوم ليس الأسباب السياسية وراء قرار روسيا باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2022/538، بشأن الآلية العابرة للحدود في سورية، بل العواقب الإنسانية لمثل هذا القرار.

سورية قريباً إلى أسرة جامعة الدول العربية، الأمر الذي سيفضي إلى تعزيز التآزر الإقليمي في تعزيز السلام والتوصل إلى حل سريع للمسألة السورية.

السيد برفي (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.95). وسأدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إننا نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة الثانية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦، مما يتيح لأعضاء الأمم المتحدة قاطبة فرصة للتكلم عن الموضوع الهام المتمثل في وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية. وتشيد سلوفاكيا بتجديد ولاية الآلية العابرة للحدود، التي تكفل استمرار عبور المساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها من باب الهوى في الوقت الراهن. وقد كان تمديد ولاية الآلية ضرورة إنسانية للحفاظ على عمل شريان الحياة الإنساني الحاسم الأهمية لـ ٤,١ مليون سوري من الرجال والنساء والأطفال. يشمل ذلك ٢,٨ مليون نازح داخلي في شمال غرب سورية يعتمدون على المساعدات الإنسانية الحيوية المقدمة من خلال الآلية من أجل بقائهم. وتشير التقديرات إلى أن ١٢ مليون سوري يعانون اليوم من انعدام الأمن الغذائي ويعتمدون اعتماداً كاملاً على المساعدات الغذائية الخارجية.

بيد أننا شعرنا بالحزن إزاء استخدام الاتحاد الروسي حق النقض ضد مشروع القرار S/2022/538 الذي اقترحه القاتمان على الصياغة لتجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهراً. وقد حظي ذلك الاقتراح، الذي يدعو إلى التجديد لمدة عام كامل والذي دعا إليه العديد من خبراء الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأمن العام نفسه، بتأييد واسع النطاق من أعضاء مجلس الأمن بأغلبية ١٣ صوتاً مؤيداً. وتجاهل الاتحاد الروسي تلك الدعوات، وقام مرة أخرى بتسييس المناقشة، وأخذ مجلس الأمن رهينة وسد باستخفاف سبيلاً لوصول مساعدات إنسانية في الأجل الطويل ويمكن التنبؤ بها عبر الحدود إلى سورية.

وتواصل سلوفاكيا دعوة جميع الأطراف إلى عدم تسييس المعونة الإنسانية والسماح بإيصالها دون عوائق وباستمرار إلى جميع

وتعدّ هذه الجلسة الثانية التي يتم فيها تفعيل هذا القرار الهام، وكانت دولة الكويت من الفريق الأساسي الذي تقدّم بالقرار للجمعية العامة إيماناً منها بأنه هذا القرار سيعزز من دور الجمعية العامة ويمكنها ويعزز الشفافية والمساءلة في العلاقة ما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. إن استخدام حق النقض من قبل بعض الدول الخمس الدائمة العضوية في حالات عديدة ساهم في النيل من عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى عجز المجلس عن الاضطلاع بمسؤولياته، وولّد حالة من الإحباط لدى الشعوب والمجتمع الدولي نتيجة لعدم اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

إننا نؤمن بأن حق النقض، هذا الامتياز الاستثنائي والنادر الذي تتمتع به خمس دول في العالم فقط منذ إنشاء الأمم المتحدة، هو مسؤولية أولاً وقبل أي شيء آخر. وفي هذا السياق، أودّ أن أُنوه إلى عدد من المبادرات المبتكرة التي انضمت إليها دولة الكويت، مثل مدونة قواعد السلوك التي أطلقتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعدم الاعتراض على مشاريع القرارات التي تتصدى للجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، بالإضافة إلى المبادرة الفرنسية - المكسيكية التي تطالب بالامتناع طوعاً عن استخدام حق النقض في حالات الفضاءات الجماعية.

لقد تابعتنا مجريات جلسة مجلس الأمن (انظر S/PV.9087) المعقودة في ٨ تموز/يوليه بشأن تجديد ولاية الآلية العابرة للحدود لتقديم المعونة الإنسانية إلى سورية، واطلعنا على التقرير الخاص (A/76/905) الذي قدمه رئيس مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بخصوص استخدام حق النقض خلال تلك الجلسة. وفي هذا السياق، نود التطرّق إلى النقاط التالية:

أمام الكارثة الإنسانية في سورية التي مرّ عليها أكثر من عقد من الزمن، انتهجت دولة الكويت خطأً إنسانياً بحثاً للتعاطي معها إيماناً منها بأهمية الوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق والتخفيف من

لدى النظر بعناية في تلك العواقب، طلب الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث بشدة التجديد لمدة ١٢ شهراً بدلاً من الأشهر الستة التي فرضتها روسيا، للأسباب الرئيسية التالية: أولاً، من شأن ١٢ شهراً أن تضمن التغطية الكاملة لفصل الشتاء، عندما تكون الاحتياجات الإنسانية للناس في ذروتها. ثانياً، من شأن ١٢ شهراً أن تمكّن الوكالات الإنسانية من التخطيط بشكل أفضل. وأخيراً، من شأن ١٢ شهراً أن تعزز اللوجستيات وعملية التنفيذ للمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان. ولسوء الحظ، فإن قرار روسيا باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار المقدم بعد الجهد الدبلوماسي الاستثنائي الذي بذله القائمان على الصياغة، أيرلندا والنرويج، سيخلق شعوراً بعدم اليقين بشأن مستقبل السكان السوريين والحاجة إلى جهود معقدة بشكل لا يصدق للنظام الإنساني. تلك العواقب ملموسة تماماً بحق بالنسبة للشعب السوري وللوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في الميدان على حد سواء. والأسوأ من ذلك هو أن التجديد القصير الأجل أقل فعالية في تعزيز مشاريع التعافي المبكر التي طلبتها روسيا نفسها، نظراً لطبيعتها المتوسطة الأجل.

وينبغي ألا يتقاعس مجلس الأمن عن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان الذين يعانون، خاصة إذا كان جميع الأعضاء المتبقين لا يعارضون نص المشاركين في الصياغة. لذلك نحثّ المجلس على تجديد الآلية العابرة للحدود لباب الهوى في كانون الثاني/يناير المقبل، ونأمل أن تكون هناك عملية سياسية يعول عليها تيسرها الأمم المتحدة ويقودها السوريون ويملكون زمامها بالتوازي مع ذلك التجديد. ونشيد بالعمل الاستثنائي الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه المنفذون في سورية، وسنواصل تقديم دعمنا في المستقبل.

السيد محمد (الكويت): شكراً السيدة الرئيسة، في البداية أودّ أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة والتي تأتي وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٢٦، أو ما يسمى بمبادرة حق النقض، الذي تم اتخاذه بتوافق الآراء وينص على عقد جلسة رسمية للجمعية العامة في غضون ١٠ أيام عمل من استخدام عضو دائم أو أكثر في مجلس الأمن لحق النقض.

أخرى، على نحو ما طلب الأمين العام للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

إن دولة الكويت تعرب عن بالغ أسفها لاستمرار الأزمة الإنسانية في سورية، هذا البلد العربي الشقيق ذي التاريخ العريق، وتجدد تأكيدها دائماً وأبداً على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة في سورية، بل يجب أن يكون الحل سياسياً من خلال تسوية تتوافق عليها جميع مكونات الشعب السوري الشقيق وتحقق طموحاته المشروعة وتحافظ على وحدة سورية وسيادتها واستقلالها، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما نؤكد على أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام وشامل في سورية من دون تحقيق العدالة وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

ختاماً، وعلى الرغم من استخدام حق النقض في جلسة ٨ تموز/يوليه، فإننا نرحب في ذات الصدد باتخاذ المجلس القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) في ١٢ تموز/يوليه (انظر S/PV.9089) الذي جدد عمل هذه الآلية الحيوية، الأمر الذي يضمن استمرار وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية المنقذة للحياة لملايين من المحتاجين في سورية، وإن كان ذلك عبر معبر واحد ولمدة ستة أشهر فقط، مع إمكانية التجديد لستة أشهر أخرى بقرار جديد من المجلس. ونؤكد في ذات الصدد على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة المحتاجين في سورية بشكل آمن ومستدام ومن دون عراقيل أو تمييز، وعبر كافة الوسائل بما في ذلك عبر خطوط التماس. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من تجاوز انقساماته بشأن الملف السوري، بجميع أبعاده الثلاثة: الإنساني والسياسي والكيميائي، وإظهار وحدته والاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة رزق (مصر): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة في ضوء ما تمثله سورية الشقيقة من أهمية خاصة لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

لقد مر نحو عقد من الزمان منذ اشتعال الأزمة السورية وما شهده البلد من أحداث متلاحقة في ظل استمرار الاشتباكات وتدهور

معاناته الإنسانية. وقد استضاف بلدي عدة مؤتمرات دولية للمانحين بالتعاون مع الأمم المتحدة في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وشارك بفعالية في مؤتمرات المانحين التي لحقتها ليصبح من ضمن البلدان المانحة الرئيسية في سياق الاستجابة الإنسانية الأممية في سورية وفي البلدان المجاورة المستضيفة للاجئين السوريين.

وخلال عضويتها في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩، تولت دولة الكويت صياغة الملف الإنساني السوري، إلى جانب السويد في عام ٢٠١٨ وكل من ألمانيا وبلجيكا في عام ٢٠١٩. وكان من ضمن مسؤولياتنا تجديد عمل آلية وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. وقد نجحنا في تلك المهمة في عام ٢٠١٨ من خلال القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) الذي جدد عمل الآلية من خلال أربعة معايير لمدة ١٢ شهراً. وبوصفنا من القائمين سابقاً على الصياغة، فإننا ندرك ونعلم تماماً حساسية ودقة هذا الملف في المجلس والمفاوضات الطويلة والشاقة التي تواكب عملية تجديد الآلية. ولذلك لا يسعنا إلا أن نعرب في هذا الصدد عن تقديرنا لكل من أيرلندا والنرويج بوصفهما قائمين على الصياغة في هذا الملف بالمجلس ولجهودهما في تجديد عمل الآلية.

وأثناء قيامنا على الصياغة خلال عضويتنا في المجلس قدنا هذه المسؤولية من منطلق إنساني بحت، مستندين إلى معيار أساسي ألا وهو المعيار الإنساني، وقد اتضح لنا في ذلك الوقت وجود احتياجات إنسانية كبيرة على أرض الواقع ولا تزال قائمة، وهناك استفادة لملايين من السوريين من استمرار عمل هذه الآلية لتلقي المساعدات. إن هذه الاحتياجات الإنسانية قد زادت خلال السنوات الماضية، ووصلت هذا العام إلى مستويات غير مسبوقة منذ اندلاع الأزمة في سورية بحسب تقارير وإحصاءات الأمم المتحدة، حيث وصل عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في سورية إلى أكثر من ١٤ مليون شخص، لذلك فمن المؤسف أن نرى تقليصاً لعمل هذه الآلية الهامة في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية في سورية. وكنا نأمل أن يتمكن المجلس الأمن من التوصل إلى تفاهات لتجديد عمل هذه الآلية لمدة ١٢ شهراً

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): إن ما يشهده العالم اليوم من صعوبات مرتبطة بتداعيات ما بعد جائحة كوفيد-١٩، التي أنهكت الأنظمة الصحية والاقتصادية للدول، بالإضافة إلى الأخطار المرتبطة بتهديدات الأمن الغذائي، بجانب تفاقم الاحتياجات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، تجعل من الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي بترتيب أولوياته ووضع الإنسان والاحتياجات الإنسانية أولاً.

وفي هذا الصدد، فإن المملكة العربية السعودية ترحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بشأن تمديد آلية المساعدة العابرة للحدود في سورية. ونرحب كذلك بالجهود الكبيرة التي بذلها القائلان على الصياغة، وفدا النرويج وأيرلندا، في قيادة جهود التوصل إلى الصيغة النهائية للقرار. حيث أن هذا القرار الهام، وبالرغم من تمديده لستة أشهر فقط ومن معبر واحد فقط، إلا أنه سيسمح باستمرار تقديم المساعدات الإنسانية والاحتياجات الملحة للشعب السوري من خلال الآلية العابرة للحدود، لا سيما في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية وتساعد أعداد النازحين وفق ما وضحته تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. كما نؤكد هنا على أن المملكة العربية السعودية مستمرة في تقديم الدعم الإنساني والإغاثي داخل وخارج سورية عبر البرامج والمشاريع التي ينفذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ويتكلفت إجمالية تجاوزت ٣٣٠ مليون دولار.

يضم وفد بلدي صوته للعديد من وفود الدول الأعضاء، وندعو المجتمع الدولي، وخصوصاً أعضاء مجلس الأمن، إلى وضع الخلافات السياسية جانباً، والعمل وفقاً للمسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه الشعب السوري، والاستمرار في التعاون البناء للتوصل إلى توافق نحو كل ما من شأنه تخفيف هذه المعاناة التي يمر بها المدنيون والفئات الأكثر ضعفاً في سورية.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ما كان ينبغي أن نكون هنا اليوم. ولم يكن هناك مبرر، ولا سبب يمكن تصوره، للقرار الذي اتخذته روسيا في ٨ تموز/يوليه (انظر

الأوضاع الاقتصادية، وتزايد الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري الشقيق التي تفاقم في ظل التوترات الدولية الحالية وما أدت إليه من ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي. وبالرغم مما تشهده سورية الشقيقة من أوضاع حالية تبعث على الألم، خاصة في ظل تاريخها العريق وما تمثله من أحد روافد الحضارة بالمنطقة العربية، إلا أن التطورات الحالية لا يجب أن تنتهي المجتمع الدولي عن العمل من أجل التوصل لحل سياسي مستدام بملكية سورية يحظى بالتوافق بين كافة الأطراف السورية.

يُعدّ من الضروري العمل على تهيئة المناخ الملائم لتحقيق التقدم المنشود في المسار السياسي، وذلك عبر اتخاذ مجموعة من الخطوات الهامة التي تساعد على تحسين الأوضاع على الأرض. وتتمثل تلك الخطوات الهامة فيما يلي: أولاً، العمل على وقف إطلاق النار في كافة أنحاء البلد، وتجنب أي تصعيد عسكري من شأنه تهديد وحدة وسيادة واستقلال سورية وتكاملها الإقليمي، ودعم جهود مكافحة الإرهاب.

ثانياً، تقديم المساعدات اللازمة في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري لمواجهة أزمة الغذاء وتداعيات جائحة كورونا.

ثالثاً، دعم مشروعات التعافي المبكر في كافة المجالات بما يمهد لبدء عملية إعادة الإعمار وعودة اللاجئين والنازحين السوريين.

رابعاً، تقديم الدعم اللازم للدول المستضيفة للاجئين من أجل تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق تلك الدول في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية على المستوى الدولي. وفي هذا الإطار، فإن مصر ترحب باعتماد مجلس الأمن القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بشأن آلية المساعدات في سورية، وتتطلع لتنفيذ كافة بنوده من قبل الأطراف المعنية.

إن من غير المتصور إمكانية عودة الأمن والسلام والاستقرار إلى سورية الشقيقة من دون تحقيق تقدم في المسار السياسي وعمل اللجنة الدستورية طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو ما يتطلب إعلاء المصلحة السورية الوطنية فوق أي اعتبارات أخرى، وأن يحفظ الحل السياسي الذي نتطلع له جميعاً وحدة وسيادة واستقلال سورية وتكاملها الإقليمي.

الذي دخل الآن عامه الحادي عشر. لقد حان الوقت لأن يخطر النظام وروسيا بشكل بناء في المساعدة على النهوض بالحل السياسي الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وكان لحق النقض الروسي في وقت سابق من هذا الشهر عواقب. فأول تمديد من أصل تمديدين لمدة ستة أشهر أذن بهما قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، كما قال الكثيرون قبلي، ينتهي في كانون الثاني/يناير، عندما تشتد الاحتياجات الإنسانية. ويهدد هذا الجدول الزمني بترك السوريين دون بطانيات ووقود تدفئة وحرمانهم من الحصول على إمدادات ثابتة من المواد الغذائية الأساسية خلال الأشهر الأكثر برودة إن لم يتم اعتماد مشروع القرار الذي يؤكد التمديد الثاني لستة أشهر. إن حجم آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود هائل ويتطلب تخطيطا مفصلا وطويل الأجل. وبدون التأكد من مدة الإذن، ستتأثر بشدة قدرة المنظمات الإنسانية على تنظيم سلاسل الإمداد، والإبقاء على الموظفين، وتخطيط العمليات.

وعلى نحو ما قال آخرون، يجب أن يتكاتف المجتمع الدولي الآن وأن يقف ضد أي محاولة أخرى لتسييس ما يشكل مسألة إنسانية بحتة. وستعمل الولايات المتحدة مع أي بلد يعطي الأولوية لتقديم المساعدات إلى أشد الفئات ضعفا.

وبتلك الروح، ينبغي لنا جميعا أن نضاعف دعمنا للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على إيصال المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى سورية. دعونا نتذكر السوريين الذين عانوا لأكثر من عقد من الزمان ويعتمدون على القادة في نيويورك لتغليب الاحتياجات السورية على السياسة. ولننتذكر أنه ثمة طريقة مختلفة لمتابعة مشروع القرار - طريقة لا يستخدم فيها حق النقض ويجتمع فيها المجلس بأسره بروح من التضامن. لقد فعلنا ذلك من قبل، ويجب أن نعود إلى ذلك الطريق في المستقبل. ولدينا القدرة على إحداث ذلك الفرق. فالشعب السوري يعول علينا في تحقيق ذلك.

السيدة كينيونغو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة.

S/PV.9087) باستخدام حق النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن (S/2022/538) يهدف إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى أكثر من ٤ ملايين شخص يعانون جراء ١١ عاما من الحرب. إن الغرض من هذه الاجتماعات هو تعزيز المساءلة - المساءلة عن إساءة استخدام حق النقض الاستثنائي جدا. وما من شك في أنه باستخدام أحد أعضاء المجلس لحق النقض ضد مشروع قرار يجيز تقديم المساعدات الإنسانية إلى أشد السوريين ضعفا، يكون قد أساء استخدامه.

إن الاحتياجات الإنسانية في سورية في الوقت الحالي أصبحت أشد مما كانت عليه في أي وقت مضى. وعندما تناول مجلس الأمن هذه المسألة، طلب الأمين العام تقديم المزيد من المعونة. وطلبت وكالات الأمم المتحدة المزيد. وطلبت المنظمات غير الحكومية المزيد. ومن المؤسف والمفجع أن الشعب السوري طلب المزيد. لكن بلدا واحدا اختار عدم إيلاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية. وبدلا من تقديم مزيد من المعونة، قام ذلك البلد بتخفيضها.

منذ بداية النزاع في سورية في عام ٢٠١١، استخدمت روسيا حق النقض ضد ١٧ مشروع قرار لمجلس الأمن بشأن سورية. وطوال ذلك الوقت، لم تسع روسيا إلا لحماية نظام الأسد - حمايته من المساءلة عن انتهاكاته الوحشية لحقوق الإنسان واستخدامه للأسلحة الكيميائية. لقد دعمت روسيا مكانة النظام المهترئة في المجتمع الدولي وأجبرت المنظمات الإنسانية على الاستسلام لأهواء النظام. ولننتذكر أن السبب في الولاية المكلف بها مجلس الأمن لتقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود هو أن نظام الأسد لديه تاريخ موثق جيدا - تاريخ من الفساد وسرقة المساعدات وحرمان المجتمعات المحتاجة منها.

وإلى جانب استخدام حق النقض ١٧ مرة، قوضت روسيا عمل مجلس الأمن بشأن سورية بطرق أخرى. فخلال الأيام القليلة الماضية فقط، رأينا روسيا تدفع نظام الأسد إلى تعليق مشاركته في الجولة التاسعة من اللجنة الدستورية - وهي عملية يقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة. وتواصل روسيا إعطاء الأولوية للمصالح الروسية الضيقة على حساب وضع مسار سياسي للخروج من النزاع المدمر

الكتلة المنتخبة من الناحية الإجرائية والنظر فيها عندما يتعلق الأمر بالإصلاح الأساسي لمجلس الأمن.

ومن المهم أيضاً أن يشارك الأعضاء الدائمون مجموعة الأعضاء العشرة المنتخبين بوصفها جسراً إلى الوحدة والحلول التوفيقية الضرورية في تنفيذ الولاية. قد تؤدي الجهود الهائلة التي يبذلها صائغو النصوص المنتخبون لإيجاد حلول توفيقية إلى إحداث تغييرات مقبلة في نظام صياغة النصوص، خاصة في هذا الوقت عندما يدخل بعض الأعضاء الدائمين الخمسة في مواجهات جيوسياسية بعيدة المدى.

وعلى الرغم من الخلافات بين أعضاء مجلس الأمن، تمكن من اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) في ١٢ تموز/يوليه (انظر S/PV.9089). لقد استمعنا بعناية إلى أسباب استخدام حق النقض، ونعتقد أنه كان يمكن لجميع الوفود أن تفعل المزيد لسد الفجوة. ومما يشجعنا أن الفشل الأولي في اعتماد مشروع قرار والحل التوفيقية اللاحق سيجعلان المجلس أكثر واقعية ووحدة عندما تنتهي صلاحية الآلية العابرة للحدود ومدتها ستة أشهر وتكون هناك حاجة للتفاوض على استمرارها. ومع مرور الوقت، نأمل ألا تكون قرارات مجلس الأمن ضرورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية. ولكي يحدث ذلك، ينبغي لسورية ودول المنطقة الاضطلاع ببناء الثقة والحوار والمفاوضات من أجل التوصل إلى حل أممي يضع احتياجات الشعب السوري في المقام الأول.

وفي الختام، وبينما توشك كينيا من نهاية فترة عضويتها في مجلس الأمن، نود أن نوضح أن دافعنا الأساسي كان دائماً هو دعم كل تدبير يخفف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري.

السيد كروكر (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن استخدام حق النقض مسؤولية ثقيلة، ولذلك ينبغي ألا يستخدم باستخفاف. لقد انقضت ٥٠ سنة (انظر S/PV.1666) منذ أن استخدمت المملكة المتحدة حق النقض بصورة انفرادية ضد مشروع قرار في مجلس الأمن. وعندما نتفاوض على مشاريع قرارات، فإن هدفنا هو التوصل إلى اتفاق، وعند الضرورة، كسب الحجج في التصويت بدلاً من استخدام حق النقض لعرقلة عمل المجلس.

في ٨ تموز/يوليه (انظر S/PV.9087)، اتخذ مجلس الأمن إجراء بشأن تجديد آلية المساعدة الإنسانية العابرة للحدود في سورية بالتصويت على مشروع قرارين متنافسين، لم يعتمدا بعد، أحدهما (S/2022/538) بسبب تصويت سلبي من جانب عضو دائم والآخر (S/2022/541) بعد أن فشل في الحصول على العدد المطلوب من الأصوات. وكان هذا المأزق نتيجة لمفاوضات صعبة ونشأ أساساً جراء خلافات بشأن طول مدة تجديد الآلية. ويدعو مشروع القرار الذي اقترحه حاملا القلم المشاركون، أيرلندا والنرويج، إلى فترة تجديد مدتها ١٢ شهراً، في حين أن مشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي يدعو إلى فترة مدتها ستة أشهر. وأجريت مفاوضات مستفيضة للتوصل إلى مشروع قرار واحد بتوافق الآراء، ولكنها لم تنجح. إن عجز المجلس عن الاتحاد يعرض للخطر قناة حاسمة لتقديم المعونة.

وقد يسرت كينيا، بوصفها منسق الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن (مجموعة العشرة) لشهر تموز/يوليه، إجراء حوار أكد دعم الأعضاء المنتخبين لمشروع قرار حاملي القلم المشاركين. ومن النقاط الهامة التي اتحدت بشأنها مجموعة العشرة أن التجديد لمدة ١٢ شهراً يتيح للمنظمات الإنسانية قدراً أكبر من الثبات في عملياتها، ولا سيما خلال فصل الشتاء المقبل. واتفقت مجموعة العشرة على موقف مشترك تجسد في تعليل للتصويت قبل التصويت، يؤيد المشروع الذي قدمه حاملا القلم المشاركون. وكانت المجموعة مستعدة أيضاً لدعم التوصل إلى حل توفيقية، مما يجسد تركيزها الأساسي على الحاجة لإعطاء الأولوية لتوفير المساعدات الإنسانية للشعب السوري.

ونعتقد أن مجموعة العشرة أدت دوراً بناءً في السعي إلى رأب الصدع والكشف عن حلول توفيقية مفيدة فيما بين أعضاء المجلس. ولعل الدرس الدائم الذي يمكن للجمعية العامة أن تتعلمه من هذه التجربة هو أن الأعضاء المنتخبين المستعدين للعمل من أجل التقريب فيما بين الآراء مهمون لتحقيق النجاح لمجلس الأمن. وقد تركتنا التجربة أيضاً مقتنعين بأن وحدة الأعضاء العشرة المنتخبين ركيزة مهمة لمجلس أمن فعال. ومع مرور الوقت، يجب تعزيز دور هذه

للاستجابة الإنسانية، وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

وأخيرا، وكما قلنا مرات عديدة من قبل، فإن العملية السياسية الحقيقية هي الوسيلة المستدامة الوحيدة لإنهاء المعاناة في سورية.

السيد غالا لوبيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/76/PV.95). وأود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

هذه هي المرة الثانية التي نجتمع فيها عملا بالقرار ٢٦٢/٧٦، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". ولا تزال الشواغل والتفسيرات التي أعرب عنها وفدنا عندما اتخذ ذلك القرار (انظر A/76/PV.69) صحيحة اليوم. وحقيقة أن الآلية تفعل تلقائياً، بدون أي هامش أمام الدول الأعضاء لتقرير ما إذا كان من الضروري عقد جلسة أم لا، تثبت أوجه القصور في نص لم يناقش بتعمق أو بوقت كاف.

ونرى أن اجتماع الجمعية العامة هذا غير ضروري. وقد تجاوزت الأحداث بالفعل المسألة قيد النظر باتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) في مجلس الأمن في ١٢ تموز/يوليه (انظر S/PV.9089). وعملا بذلك القرار، تمت الموافقة على الإنذار بتمديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود في سورية.

وترفض كوبا تسييس المعونة الإنسانية واستخدامها كأداة للابتزاز السياسي. وينبغي لأي قرار يتخذ في مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في سورية أن يأخذ في الحسبان مصالح ذلك البلد وشواغله.

ونؤكد من جديد المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية عملا بالقرار ١٨٢/٤٦. من الضروري الحصول على موافقة البلد المعني. ويجب أن نحترم تماما سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونطالب بعدم وجود المزيد من التأثير الخارجي في هذا البلد العربي الشقيق. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع

وللأسف، لا ينطبق الشيء نفسه على روسيا، التي استخدمت حتى الآن حق النقض ١٧ مرة منذ عام ٢٠١١ لعرقلة جهود المجلس لحماية الشعب السوري. وهذا بالإضافة إلى المرات عديدة الأخرى التي استخدموه فيها، بما في ذلك لحماية أنفسهم بعد غزوهم غير القانوني لأوكرانيا. ويشكل حق النقض الـ ١٧ هذا سببا هاما لفشل المجتمع الدولي في حماية الشعب السوري من نظام الأسد - وهو فشل قوض المجلس وأضعفه ويجب أن يتقل كاهل ضميرنا الجماعي.

إن استخدام روسيا بصورة انفرادية لحق النقض لمنع مشروع قرار إنساني (S/2022/538) بشأن آلية يعتمد عليها ٢,٤ مليون شخص أمر فظيع بشكل خاص. إن الحاجة الإنسانية في سورية هي الأكبر على الإطلاق. لقد سمعنا مرارا من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا كان ضروريا لتوفير اليقين التشغيلي لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

إن التفسير الذي سمعناه من روسيا اليوم (انظر A/76/PV.95) هو محض خيال، بما في ذلك اقتراحهم الهزلي بأن المملكة المتحدة، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، عرقلت نصهم المقترح. فلنكن واضحين بشأن الحقائق إن نصهم المقترح لم يؤيده سوى دولة عضو واحدة في المجلس. والصوتان المؤيدان بعيدان كل البعد عن الأصوات التسعة المطلوبة لاعتماد مشروع قرار. ولا يمكن لأي قدر من المعلومات المضللة أن يغير حقيقة أن عضوا واحدا فقط من أعضاء المجلس اختار تسييس هذه المسألة. وقد تعاملت المملكة المتحدة مع هذه المفاوضات كما نفعل كل عام منذ عام ٢٠١٤ - على أساس الحاجة الإنسانية وحدها.

ونشيد بالقائمين المشاركين على الصياغة، النرويج وأيرلندا، على جهودهما لضمان اعتماد مشروع قرار من شأنه أن يحافظ على شريان الحياة الإنساني الحيوي في مواجهة التعتن الروسي، الذي حصل على ١٣ صوتا مؤيدا. وينبغي أن نكون واضحين: بموجب القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، فإن نية المجلس هي الإبقاء على الآلية لمدة ١٢ شهرا. وستواصل المملكة المتحدة دعم جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطتها

تفانم الاحتياجات الأساسية للبلد ككل، إذ يحتاج أكثر من ١٤,٦ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية.

ومرة أخرى، تدعو غواتيمالا مجلس الأمن إلى التصرف بمسؤولية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لمقاصده ومبادئه. والمساعدة الإنسانية هي أحد المقاصد الأساسية للمنظمة، كما جاء في الميثاق، وتعزيز التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني.

في الختام، نقرأ بالجهود اللاحقة التي بُذلت لاتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، بشأن المساعدة الإنسانية في سورية. ومع ذلك، نرى أنه في ظل ظروف معقدة مثل الظروف التي يمر بها البلد، من الضروري العمل في الوقت المناسب لمساعدة السكان المدنيين المحتاجين.

السيد بنغوي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تأسف فرنسا لأن مشروع القرار (S/2022/538) الذي قدمته أيرلندا والنرويج في ٨ تموز/يوليه (انظر S/PV.9087) وأيده جميع أعضاء مجلس الأمن تقريبا لم يتم اعتماده، بعد استخدام الاتحاد الروسي المنفرد لحق النقض.

ومنذ ذلك الحين، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، الذي يجدد الآلية الإنسانية العابرة للحدود. وأود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به أيرلندا والنرويج. غير أن ذلك يمثل تجديدا محفوا بالمخاطر، لا يدوم سوى ستة أشهر، وستنتهي صلاحيته في منتصف الشتاء ودون ضمان ثابت لتجديده. ولهذا، فقد فشل مجلس الأمن في الوفاء بمسؤولياته، متجاهلا نداء الأمين العام والمجتمع الإنساني بأسره لتجديد الآلية لمدة ١٢ شهرا. وبطبيعة الحال، يجب أن يستمر التقدم في إمكانية الوصول عبر خطوط التماس. ومع ذلك، حتى لو تم نشر القوافل عبر خطوط التماس بانتظام، فإنها لا يمكن أن تحل محل ٨٠٠ شاحنة مساعدات تعبر الحدود التركية شهريا.

في غضون تجديد الآلية العابرة للحدود لفترة ستة أشهر، ستتوخى فرنسا أقصى درجات اليقظة لكفالة أن يتيح المجلس للمجتمع الإنساني

السوريين على عاتق الحكومة. ولذلك، يجب أن نأخذ في الحسبان على النحو الواجب جميع الشواغل المتعلقة بالمساعدة.

تدعي الولايات المتحدة أنها قلقة جدا بشأن الحالة الإنسانية في سورية، لكنها تُبقي على تدابير قسرية إجرامية انفرادية ضد سورية. إن هذه التدابير، إلى جانب تأثير أكثر من ١٠ سنوات من الحرب على هذا البلد، فضلا عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للآزمات العالمية المتعددة التي تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، قد قوضت التنمية المستدامة في سورية وألحقت معاناة هائلة بالشعب السوري. وينبغي إلغاء تلك التدابير الانفرادية على وجه السرعة. والأمر الضروري هو تشجيع التعاون مع الحكومة السورية بما يعود بالنفع على شعبها، دون الانتقائية أو التحيز السياسي الذي نراه اليوم ضد ذلك البلد.

السيد لام باديا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة تماشيا مع أحكام القرار ٢٦٢/٧٦ بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

وتتضمن غواتيمالا إلى البلدان الأخرى في الإعراب مرة أخرى عن رفضها استخدام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض. ويساورنا قلق عميق لأن أحد الأعضاء الدائمين استخدم حق النقض ضد مشروع القرار S/2022/538 على الرغم من العمل الذي قام به وفدا النرويج وأيرلندا اللذان توليا، بوصفهما عضوين غير دائمين في مجلس الأمن، قيادة عملية إعداد مشروع قرار يهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها في الجمهورية العربية السورية لمدة ١٢ شهرا.

ووفقا لتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية تبعث على القلق. وإلى جانب الحالة الإنسانية المعقدة الناجمة عن النزاع الذي مضى عليه أكثر من عشر سنوات، أدى تدمير البنية التحتية، والوضع الاقتصادي الحرج، والعواقب الاجتماعية والاقتصادية، وجائحة مرض فيروس كورونا، إلى

ويحث بلدي في هذا الإطار، على التركيز على الضرورة الإنسانية لهذا الملف وعدم تسييسه، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع السوريين قبل أي اعتبارات أخرى، وذلك عند مناقشة قرار آلية إيصال المساعدات عبر الحدود في شهر كانون الثاني/يناير المقبل.

وختاماً، تطالب دولة الإمارات بمواصلة إيلاء الأهمية للملف السوري بكل جوانبه على المدى الطويل، بما يحقق الاستقرار والازدهار والسلام للشعب السوري الشقيق وينهي الأزمة الإنسانية.

السيدة لينديرتسا (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً (انظر A/76/PV.95)، تأييداً تاماً. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشدد على أننا نأسف أسفا عميقا على استخدام روسيا الأخير حق النقض ضد مشروع القرار (S/202/538) الذي اقترحته النرويج وأيرلندا لتجديد الآلية العابرة للحدود في باب الهوى لمدة ١٢ شهراً. إن روسيا لم تعرض للخطر - باستخدامها حق النقض مرة أخرى - حياة ملايين السوريين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية من أجل مجرد بقائهم على قيد الحياة يوماً بعد يوم فحسب، بل كذلك أخذت مشروع القرار الإنساني البحث ذلك رهينة لتحقيق هدفها السياسي المتمثل في دعم النظام السوري.

إننا ندين بشدة تلك التكتيكات السياسية. وينبغي ألا تصبح حياة البشر تحت أي ظرف من الظروف بيداً في ألعاب السلطة السياسية. فذلك أمر غير إنساني وغير مقبول أخلاقياً. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في الحالة الراهنة أمر محكوم بالقانون الدولي الإنساني. فيجب على أطراف النزاع أن تسمح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين إليها وأن تيسر ذلك، ويجب عليها ألا تحجب هذه الموافقة تعسفاً.

ومن الواضح أن حالة عدم اليقين الناجمة عن تكرار التهديد باستخدام حق النقض واستخدامه في السنوات الأخيرة تؤثر على

إمكانية الاستجابة للاحتياجات الهائلة للسكان. سنواصل الاضطلاع بمسؤولياتنا الإنسانية بالكامل بروح "معايير الأمين العام ومبادئ تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في سورية".

وأذكر بأنه في مؤتمر بروكسل السادس، المعقود في أيار/مايو الماضي، التزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بصرف أكثر من ٤,٨ بلايين يورو من أصل ما يقرب من ٦,٤ بلايين يورو التي وعد بتقديمها. من حيث التمويل، تكاد روسيا لا تقدم أي شيء تقريباً. وتظل فرنسا ملتزمة بوضع حد لتلك للحرب. إن موقفنا وموقف شركائنا الأوروبيين لم يتغير: لن نمول إعادة الإعمار ولن نرفع الجزاءات إلى أن تتم عملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة مطر (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، تقدر دولة الإمارات عقد هذه الجلسة ضمن إطار الآلية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢، التي تهدف إلى تعزيز الشفافية في عمل مجلس الأمن، الذي يعمل بالنيابة عن كافة أعضاء الأمم المتحدة.

رحبت دولة الإمارات باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، باعتباره يمثل حلاً توافقياً. وقد شارك بلدي في المفاوضات بشكل بناء، حيث اتخذ الأعضاء الـ ١٠ المنتخبون موقفاً موحدًا التزاماً بتنفيذ ولاية المجلس. إذ يعكس هذا القرار، الذي تمت صياغته بدقة، حرص المجلس على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة، وضمان وصول المساعدات الإغاثية لكافة المحتاجين في جميع أنحاء سورية وعبر كافة الوسائل.

ورغم رغبتنا بتمديد الآلية لمدة ١٢ شهراً، فإن القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) شمل إضافات هامة توفر الأسس لمعالجة الأوضاع الإنسانية على المدى البعيد وعلى نطاق أوسع؛ مثل تكثيف جهود مشاريع الإنعاش المبكر، التي تشمل توفير الكهرباء للسوريين. حيث تعد الكهرباء من الاحتياجات الأساسية الإنسانية التي لا يمكن الاستغناء عنها، فبدونها تتعطل الخدمات الأساسية، لا سيما في المستشفيات والمدارس، وتتعرقل جهود إيصال المياه للملايين من السوريين.

السيدة كوكاي (هنغاريا) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.95)، بصفته مراقبا، ونود أن نضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

اتخذت الجمعية العامة قرارا بشأن ما يسمى بمبادرة حق النقض (القرار ٢٦٢/٧٦)، في نيسان/أبريل، يمكّن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من مناقشة مسألة ما في إطار جلسة رسمية للجمعية العامة إذا سبق واستُخدم حق النقض بشأن تلك الحالة في مجلس الأمن. وتشدّد هنغاريا على أهمية المبادرة التي نعتقد أنها تسهم إلى حد كبير في تعزيز الشفافية داخل نظام صنع القرار في الأمم المتحدة.

إن الاحتياجات الإنسانية في سورية أشد من أي وقت مضى. وتعتقد هنغاريا أن تجديد الولاية المتعلقة بالآلية الإنسانية العابرة للحدود يكتسي أهمية قصوى للتخفيف من الاحتياجات الإنسانية للسكان السوريين. وإذ ترحب هنغاريا بالتمديد الأخير للولاية لمدة ستة أشهر، فإننا نحث أعضاء المجلس كذلك على الوفاء بالتزامهم وتجديد الآلية لمدة ستة أشهر أخرى بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

وينبغي أن يكون التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن النزاع، الذي ظل مستمرا لأكثر من ١١ عاما، أحد أهم أولوياتنا - ليس فقط بالنسبة لسورية ولكن كذلك للمنطقة بأسرها. ولذلك، تقوم هنغاريا كذلك بتنفيذ عدد من المشاريع التنموية والإنسانية ذات الأثر طويل الأجل في سورية ودول المنطقة. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في مساعدة المحتاجين في سورية، ويؤدي إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود دورا هاما في ذلك الصدد. ونشدد على إنه ينبغي ألا يُسيّس العمل في مجال المساعدة الإنسانية وأن تقدم المساعدة وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أهمية تمديد الآلية السورية العابرة للحدود وأملنا الصادق في أن يتسنى تجديد الولاية مرة أخرى بحلول كانون الثاني/يناير.

الشعب السوري، فضلا عن فعالية العمل في مجال الأنشطة الإنسانية الذي تؤديه الأمم المتحدة وشركاؤها. كما تصرف الانتباه عن المهمة الأساسية لمجلس الأمن في الملف السوري: وهي العمل من أجل حل سياسي مستدام، في إطار قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويكفل المساءلة.

ونتوقع من مجلس الأمن أن يجدد مرة أخرى الولاية العابرة للحدود في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ببساطة لأنه سيكون من الضروري إنسانيا ضمان عمليات إيصال مساعدات إنسانية منقذة للحياة ومستدامة لأكثر من ٤ ملايين سوري في شمال سورية، لا سيما خلال فصل الشتاء القاسي.

ويتعين على الجمعية العامة أن تتابع الحالة الإنسانية في سورية عن كثب. ولا بد من أن تترتب عواقب على أي امتناع عن ضمان استمرارية إيصال المعونة الإنسانية. ولذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة عند افتراض وجود سيناريو تبدو فيه أعمال المجلس معرّقة، مرة أخرى. فقد فعلت ذلك عندما نجحت في إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. وذلك يؤذن بفتح الطريق أمام الجمعية العامة لاتخاذ المزيد من الإجراءات، إذا لزم الأمر.

من المرجح أن تزداد الاحتياجات الإنسانية في سورية في الأشهر المقبلة، ولا سيما في فصل الشتاء المقبل. وستزداد حدة المطالب في ضوء أزمة الغذاء العالمية والارتفاع الهائل في أسعار السلع الأساسية والطاقة بسبب الحرب العدوانية الروسية غير القانونية وغير المبررة على أوكرانيا. ولا يمكننا أن نخاطر بعرقلة أخرى قد تحرم أناسا في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الدولية.

ولذلك، فإننا ندعو الاتحاد الروسي على وجه الاستعجال إلى الامتناع عن استخدام حق النقض مرة أخرى. ومن المهم كذلك أن نكرر وننتكر أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى حل سياسي للنزاع في سورية. ونشدد على إنه لن يكون ممكنا التطبيق أو رفع الجزاءات أو تقديم المساعدة لإعادة الإعمار إلى أن ينخرط النظام السوري في دمشق في عملية انتقال سياسي حقيقية وذات مغزى تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠٢٢) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

ونشدد على الحاجة إلى استخدام هذه المساحات لتعزيز المزيد من التعاون والتآزر مع الشعب السوري وحكومته. ويجب علينا أن نقضي على الكيل بمكيالين وفرض تدابير قسرية أحادية الجانب غير قانونية وإجرامية وغير إنسانية، تشكل عدوانا وتخلف أثارا كارثية على حياة الشعب السوري وسبل عيشه، ما يعوق عمل الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية في سورية. ويعتقد المجتمع الدولي أنه إذا كانت الرغبة والنية هما حقا تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري وتخفيف معاناته، فإن الخطوة الأولى ينبغي أن تكون الوقف الفوري للجزاءات والتدابير الانفرادية، التي تشكل أيضا جريمة ضد الإنسانية أثناء الجائحة.

وتكرر نيكاراغوا تأكيد موقفها المبدئي فيما يتعلق بسيادة جميع الشعوب واستقلالها وسلامتها الإقليمية. إن نيكاراغوا، بوصفها أمة من الشعوب المحبة للسلام التي تحترم القانون الدولي، لا تعترف أو تقبل بالمبادرات التي تنتهك سيادة سورية، التي عانت من هجمات وانتهاكات استهدفت سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

ونكرر التأكيد على أن أي قرار ومقرر يتعلق بالحالة في سورية، سواء اتخذ في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، يجب أن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لذلك البلد، بوصفه صاحب المصلحة الرئيسي في حل هذه المسألة، وإعادة بنائه وحقه في العيش في سلام. ونرفض أي محاولة لتسييس المساعدة الإنسانية ونؤكد من جديد دعمنا للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ولمعالجة الحالة الإنسانية في سورية معالجة حقيقية، يجب أن نتخذ نهجا حكيما وبناء يطالب بوضع حد لمحاولات فرض العزلة والعداء والتدابير والسياسات القسرية الانفرادية. ويجب أن نجد سبيلا لتهيئة بيئة مؤاتية لحل سياسي يقوده السوريون ويملكون زمامه؛ وخالية من التدخل الخارجي؛ وتعيد الأمن والاستقرار في ذلك البلد، مع السماح بإعادة بناء ما دمره الإرهاب والتدخل والعدوان الأجنبي؛ وتسمح بالعودة الطوعية والكرامة للمشردين واللاجئين إلى ديارهم.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد فنزويلا على التكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/76/PV.95). وتؤيد نيكاراغوا ذلك البيان.

ومما يؤسف له أن جلسة اليوم تكشف عن التسييس والمعايير المزدوجة والانتقائية التي عولج بها كذلك القرار ٢٦٢/٧٦، المتعلق بتكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وتتعرض آلية ذلك القرار للاستغلال وإساءة الاستخدام من قبل بعض البلدان الغربية التي تروج لاتجاهات وتدابير تؤدي إلى تصويت سلبي من قبل الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن على مشاريع القرارات التي تقدمها البلدان الغربية.

ومن الواضح أن مشاريع القرارات هذه تدعم المصالح الغربية والخطط العالمية الغربية وتعززها، بينما تقوض في الوقت نفسه أي جهد يبذل لإجراء مفاوضات مسؤولة وبحسن نية بشأن مشاريع القرارات المعروضة على مجلس الأمن، الأمر الذي يعرض صون السلم والأمن الدوليين لخطر حقيقي.

وترى نيكاراغوا أن المسألة المثيرة للقلق اليوم قد حلت أصلا، منذ أن اتخذ قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بشأن تمديد الإذن لآلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود السورية بأغلبية ١٢ صوتا مؤيدا، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت، في ١٢ تموز/يوليه (انظر S/PV.9089).

ويؤكد اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) أنه عندما تكون المفاوضات مسؤولة وغير مسببة، يتصرف المجلس وفقا لذلك وبفي بمسؤولياته. ولذلك، لو كانت المفاوضات قد استمرت في ٨ تموز/يوليه لما عقدت جلسة اليوم، كما ذكرت وفود أخرى.

ويجب علينا أن نشكر الاتحاد الروسي، في ذلك الصدد، على تعليل تصويته في مجلس الأمن وعلى تضامنه مع الحالة الإنسانية في سورية ورفضه السماح بتسييس تلك المعونة الإنسانية، فضلا عن دفاعه عن سيادة شعب الجمهورية العربية السورية وحكومتها واستقلالهما وسلامة أراضييهما الإقليمية وحقهما في تقرير مصيرهما.

وستواصل البرتغال دعم الانتقال السياسي السلمي في سورية وإيلاء اهتمام خاص لتوفير التعليم في السياق الإنساني. فالتعليم أمر بالغ الأهمية للأطفال والشباب في حالات النزاع. وهو أساس التسامح والسلام وحجر الزاوية في التنمية المستدامة.

وأخيرا، فيما يتعلق باستخدام حق النقض، نود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الإعلان السياسي بشأن تعليق استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

السيد شايف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تؤيد جمهورية بيلاروس البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/76/PV.95).

نرى أن هذه الجلسة هي نتيجة لخلافات عميقة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ونحن مضطرون إلى الإشارة إلى أن موضوع المساعدة الإنسانية الدولية تستخدمه فرادى البلدان بصورة متزايدة كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، أي الدول التي تمر بفترة صعبة من الكوارث الإنسانية، وأيضا كفرصة لإلقاء ظلال من الشك على الأساس ذاته الذي يعمل عليه مجلس الأمن.

ونعتقد أن هذه الممارسة غير مقبولة. وبدلا من معالجة الأسباب العميقة الجذور لتلك الخلافات وعدم قدرة مجلس الأمن على التوصل إلى توافق في الآراء والأسباب التي تجعل الأعضاء الدائمين في المجلس يترددون في التوصل إلى حل توافقي، يطلب منا اليوم أن نبدي رأينا في جدول أعمال مجلس الأمن.

وبعد أن قررنا أن ننأى بأنفسنا عن القرار ٢٦٢/٧٦، وهو ولاية دائمة لعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يستخدم حق النقض في مجلس الأمن، فهنا بوضوح قيام الجمعية العامة بتكرار عمل الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين لن يؤدي إلا إلى تآكل ولاية مجلس الأمن وإضعاف دوره.

وفي الختام، يأمل المجتمع الدولي أن تسود الشفافية والمساءلة في الاجتماعات المتعلقة بهذا الموضوع. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب أيضا للأعضاء الدائمين الذين أدلوا بتصويت سلبي على مشروع القرار المقدم من روسيا في ٨ تموز/يوليه (S/2022/541) أن يقدموا تعليقاتهم. فذلك سيجلفظ على مصداقية الجمعية العامة، لأن القرار المتخذ في ١٢ تموز/يوليه لا يختلف اختلافا جوهريا عن مشروع القرار الذي قدمته روسيا في ٨ تموز/يوليه.

السيد فيريلا سيلفا أراندا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.95)، بصفته مراقبا، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

وللمرة الثانية، نستخدم آلية تهدف إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة وضمان المساءلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وبوصفنا مشاركين في تقديم مبادرة حق النقض، نعتقد أن هذه المناقشة وجيهة جدا، وإن كنا نفضل ألا نجريها. إن عدم اليقين الناشئ عن التهديد المتكرر باستخدام حق النقض واستخدامه في المجلس هو على حساب الشعب السوري وفعالية المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

ونأسف لاستخدام الاتحاد الروسي حق النقض بشأن مشروع القرار (S/2022/538) الذي اقترحه المشاركون في الصياغة لتجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا. ولو تمت الموافقة عليه، لكان من شأنه أن يضمن مزيدا من القدرة على التنبؤ للجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان من أجل التخطيط بشكل أفضل وتقديم المساعدة الحاسمة للشعب السوري. وكان تجديد الآلية نتيجة هامة لملايين السوريين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. ومع ذلك، نحث جميع أعضاء المجلس على الوفاء بالتزامهم بتجديد القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) لمدة ستة أشهر أخرى بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ بغية ضمان استمرار المساعدة عبر الحدود خلال فصل الشتاء، وخاصة في سياق أزمة الغذاء التي أثارها الحرب في أوكرانيا.

والوقود إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً في الميدان. ومما يثير القلق بشكل خاص أن الاحتياجات في شمال غرب سورية آخذة في الازدياد. ويحتاج أكثر من ٩٠ في المائة من السكان في الجزء الشمالي الغربي إلى المعونة، و ٨٠ في المائة من المحتاجين هم من النساء والأطفال. وقد سمحت لنا العملية الإنسانية الضخمة التي قامت بها الأمم المتحدة وشركاؤها بدء الأسوأ. ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

وفي ظل تلك الخلفية الكثيفة، نأسف لأن مجلس الأمن فشل في اعتماد تمديد لمدة ١٢ شهراً لولاية المعونة عبر الحدود على الرغم من تأييد الغالبية الساحقة من الأعضاء. ولولا حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي، لكان مشروع القرار الأصلي (S/2022/538)، الذي اقترحته النرويج وأيرلندا، قد وفر للمنظمات الإنسانية في الميدان مزيداً من اليقين والقدرة على التنبؤ، وهما أمران أساسيان لاستجابة إنسانية كافية.

ولئن كنا نرحب بالتقدم الكبير المحرز في المساعدة عبر خطوط التماس وجهود الإنعاش المبكر في جميع أنحاء سورية وندعمه، فمن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أنه لا يوجد بديل عن عمليات الإيصال عبر الحدود من حيث الحجم والنطاق. إذ لا تزال الآلية العابرة للحدود تمثل شريان الحياة الحاسم للملايين المحتاجين في شمال غرب سورية. ولذلك، فإن من دواعي الارتياح أن يظل معبر باب الهوى الحدودي مفتوحاً بعد اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

ومع ذلك، فإننا نتشاطر الشواغل المعرب عنها بشأن الوضع غير المستقر للولاية. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من الاتحاد بشأن المسائل الإنسانية الجوهرية، وأن يسترشد بقراره بشأن هذه المسألة في غضون ستة أشهر بالاحتياجات الإنسانية وحدها، مما يضع احتياجات الشعب السوري في صميم مداولات المجلس.

وجمهورية كوريا، من جانبها، ملتزمة التزاماً عميقاً بالانضمام إلى الجهد الدولي لتخفيف معاناة الشعب السوري. وفي مؤتمر بروكسل السادس، المعقود في أيار/مايو الماضي، تعهدنا بالمساهمة بمبلغ ١٣,٨ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لسورية والبلدان المجاورة

ونحن لا نعارض إجراء مناقشة إضافية للمسائل المدرجة في جداول أعمال الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في الجمعية العامة. بل على العكس من ذلك. ولكن ينبغي أن نكون واقعيين ونتساءل عما إذا كان هذا الأمر بناءً. هذا الأجراء سينتقص حتماً من وقت منظومة الأمم المتحدة ومواردها.

وعندما يتعلق الأمر بحق النقض، فإننا مضطرون مرة أخرى إلى ملاحظة أنه لا ينبغي النظر إلى هذه المؤسسة على أنها امتياز لفردى البلدان. وهذا الحق عنصر حصري من عناصر مسؤولية البلدان الأعضاء الدائمة عندما يتعلق الأمر بالنظر في مسائل صون السلام والأمن الدوليين. وآلية حق النقض مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي أداة هامة للتوصل إلى قرارات متوازنة تشكل السلام والأمن في كوكبنا.

وبالعودة إلى مضمون هذه الجلسة، نلاحظ أنه إذا تمت مقارنة مشروع القرارين المتعلقين بالآلية العابرة للحدود لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية، أي مشروع القرار ٥٤١/٢٠٢٢ الذي اقترحته روسيا ومشروع القرار ٥٣٨/٢٠٢٢ الذي اقترحته أيرلندا والنرويج، فكلاهما يتخذ، في جملة أمور، نفس الموقف بشأن تمديد الآلية لمدة ستة أشهر. ويثير ذلك مسألة ما إذا كان هذا الاجتماع مناسباً، بالنظر إلى أن الآلية قد تم تجديدها في نهاية المطاف.

ولا تزال بيلاروس تشاطر المجتمع الدولي شواغله فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية. ونعتقد أنه ينبغي إيجاد حلول شاملة وبناءة للمشاكل التي طال أمدها في هذا المجال على أساس توافق الآراء لتهديئة الحالة في المنطقة.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية كوريا بهذه الفرصة للجمعية العامة لمناقشة حالة استخدم فيها حق النقض في مجلس الأمن في ٨ تموز/يوليه (انظر S/PV.9087).

إن سورية في الواقع تواجه أزمة إنسانية خطيرة. ونشعر بقلق عميق إزاء التقرير الذي يفيد بأن عدد المحتاجين هو الأعلى منذ بداية الحرب، التي بدأت قبل ١١ عاماً. ولا يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية

تركيا من سورية. وهناك رأيت معاناة المنطقة وحرمانها، والكيفية التي تحدث بها إمدادات المعونة من جميع وكالات المعونة التغيير بالنسبة للسكان، وكيف كانت تلك المعونة واحدة من آخر بوارق الأمل المتبقية.

ماذا يعني إغلاق الحدود بالنسبة لديناميكيات المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية؟ نعلم أن آلية التنسيق التابعة للأمم المتحدة برمتها ستتعرض للتهديد بعدم تجديد الإنز لإيصال المساعدات العابرة للحدود من خلال المرفق. وستكون هناك فترة انتقالية بسبب التحول الضروري في الأدوار والمسؤوليات من العمليات التجارية العابرة للحدود التي تسيطر عليها الأمم المتحدة إلى العمليات التجارية عبر خطوط التماس. ومن غير الواضح كيف سيؤثر مثل هذا التغيير على حجم المعونة وتوزيعها، خاصة في ضوء المخاوف بشأن تحويل المعونة في المناطق التي يسيطر عليها النظام وقدرة دمشق على تنفيذ القرارات الإنسانية.

ويجب أن نواجه حقيقة أن ستة أشهر لن تعطي الوقت الكافي لبناء استراتيجية بديلة طويلة الأجل ومستدامة لتلبية احتياجات المدنيين المتضررين. وسيظل تدريب السلطات الصحية والمهنيين المحليين وبناء قدراتهم أمرا بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا، في العديد من المناطق.

ولا يزال قلقنا العميق يتمثل في أن عدم احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أصبح أكثر تقشيرا في المجتمع الدولي. وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة، في ديباجته، هدف تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

ونحث أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على تحية السياسة والتركيز على أولئك الذين تُركوا يتخلفون عن الركب بكل تأكيد. ومن بين أمور أخرى، فإن عدم القيام بذلك يشكل استهزاء بالتزامنا بأهداف التنمية المستدامة والعمل الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا هنا في هذه القاعة بالذات.

التي تستضيف اللاجئين السوريين هذا العام. وكما أكد الأمين العام مؤخرا، فإن السبيل الوحيد لإنهاء المأساة الإنسانية في سورية هو من خلال وقف إطلاق نار حقيقي على الصعيد الوطني وحل سياسي يمكن الشعب السوري من تحديد مستقبله. ونشجع بقوة الأطراف السورية والبلدان المعنية على المضي قدما نحو حل سياسي شامل، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، من أجل إنهاء هذه الكارثة الإنسانية التي طال أمدها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر الجمعية بأن هذه هي المناسبة الرابعة على التوالي منذ العام الماضي التي يعرقل فيها استخدام حق النقض من جانب دولة أو دولتين عمل مجلس الأمن بشأن مسائل بالغة الأهمية مثل تغير المناخ والعدوان وعدم الانتشار والمساعدة الإنسانية. ويكمن حق النقض في صميم المشكلة التي تقوض قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته الأساسية. وهناك عدد متزايد من الدول الأعضاء يؤيد الآن صراحة تقييد حق النقض. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد دعمه لجميع المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

السيد بيريسفورد - هيل (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة)
(تكلم بالإنكليزية): يعرب نظام مالطة ذو السيادة المستقلة عن شكره لأيرلندا والنرويج على سعيهما الدؤوب لتحقيق جدول الأعمال هذا، في مواجهة العواقب المدمرة التي ستترتب على استخدام حق النقض مؤخرا على ملايين الأشخاص الذين يعتمد رفاههم وحياتهم ذاتها على الإبقاء على ممر إنساني بين تركيا وسورية. وسيتضرر ما مجموعه ٤,١ ملايين شخص في شمال غرب سورية - ٩٠ في المائة منهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وبإعطاء الأولوية للسياسة على حساب أرواح البشر، تم تقويض حقوق الإنسان الأساسية.

ففي مارس/آذار، زرت مستشفى يدعمه نظام مالطة ذو السيادة المستقلة ومخيما للاجئين في بر السلام، في الجزء الذي تسيطر عليه

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة. بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم العمل واعتماد جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال في جلستها العامة الرابعة والخمسين المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولكي تبت الجمعية العامة في مشروع المقرر سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٢٥ من جدول الأعمال. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ قررت إحالة البند ٢٢ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية من البت في مشروع المقرر على وجه السرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود النظر في البند ٢٥ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٠٦/٧٦ بـ).

البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

مشروع مقرر A/76/L.73

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/76/L.73، المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر

A/76/L.73؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.73 (المقرر ٥٧٣/٧٦).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك اختتمت الجمعية

العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال.

البندان ٢٠ و ٧٨ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع القرار A/76/L.72

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار A/76/L.72، المعنون "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار

A/76/L.72؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.73 (القرار ٢٩٦/٧٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي يرغب في التكلم تعليلاً للموقف بشأن القرار الذي اتخذ من فوره.

السيد غيرا سانسونيتي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم

بالإسبانية): تشكر جمهورية فنزويلا البوليفارية مرة أخرى البرتغال

وكينيا على تنظيم مؤتمر المحيطات، وكذلك على وسائل الراحة المقدمة لوفودنا.

نود أيضاً أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر وفدي الدانمرك وغرينادا

على مشاركتهما في تيسير الإعلان الذي اعتمد في إطار المؤتمر، الذي عقد في البرتغال، دعماً لتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وفي ذلك السياق، نذكر بأن جمهورية فنزويلا البوليفارية،

بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، قررت تأييد ذلك الإعلان

مشروع القرار A/76/L.59/Rev.1

(ب) أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار A/76/L.60

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/76/L.59/Rev.1..

السيدة مجيد (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، نتشرف باكستان بأن تعرض مشروع القرار A/76/L.59/Rev.1، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي".

عززت بلدان أفريقيا التزاماتها وأنشطتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وواصلت العمل والجهود اللازمة لتحقيق التعافي المستدام والمرن من جائحة مرض فيروس كورونا. وفي ذلك الصدد، من المهم جدا إبراز دورها الحاسم في تحويل خطة التنمية من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزام قادة جميع البلدان بتعددية الأطراف، والدور المركزي للأمم المتحدة، وتعزيز التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، فإن مشروع القرار A/76/L.59/Rev.1 تعهد مشترك بين أفريقيا وجميع شركائها، ويستند إلى رؤية مشتركة وإيمانهم الراسخ والمشارك بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر في أفريقيا ووضع القارة على طريق النمو والتنمية المستدامين.

وما فتئت مجموعة السبعة والسبعين والصين تؤيدان دائما طموح مجموعة الدول الأفريقية في تشجيع التعاون الدولي مع أفريقيا انطلاقا من روح من المنفعة المتبادلة والتضامن الدولي. ونود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للمجموعة الأفريقية، ممثلة بالمنسقين، السيدة مريم الحمدوني، ممثلة المغرب، والسيد جيسوني أبودو - بيريسبورن، ممثل غانا، على عملهما الممتاز بصفتهما ممثلين لمجموعة السبعة والسبعين والصين خلال العملية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر الميسر،

الذي اعتمد مؤخرا، لأن بلدي يدرك أهمية الحفاظ على توافق الآراء بشأن مسألة حيوية مثل الإنجاز الشامل للتنمية المستدامة في ركائزها الثلاث، وإحراز تقدم بشأن مسألة في غاية الأهمية مثل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

ومع ذلك، أثناء المفاوضات وفي وقت اعتماد الإعلان في البرتغال، كان لدى وفدي - ولا يزال لديه - تحفظات مهمة بشأن الإشارات الواردة في الإعلان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنظر إلى أن بلدنا ليس طرفا في الاتفاقية. ولا تنطبق قواعد تلك الاتفاقية على بلدي بوصفها قانونا اتفاقيا، أو عرفا دوليا، باستثناء القواعد التي اعترفت بها الدولة الفنزويلية صراحة، أو قد تعترف بها في المستقبل، من خلال إدماجها في التشريعات الوطنية.

وفي ذلك الصدد، فيما يتعلق بالقرار ٢٩٦/٧٦، نكرر تأكيد تحفظاتنا ونشدد على أن انضمامنا إلى توافق الآراء الذي مكن من اعتماده بدون تصويت ينبغي ألا يفسر بأي حال من الأحوال بأنه تغيير في موقفنا فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لأن الأسباب التي تحفز قرار جمهورية فنزويلا البوليفارية بعدم التوقيع على ذلك الصك لا تزال قائمة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال والبند الفرعي (أ) من البند ٧٨ من جدول الأعمال.

البند ٦٨ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن هنجاريا لا تزال ملتزمة بتعزيز التنمية في أفريقيا؛ ومع ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنسجل موقف هنجاريا فيما يتعلق بالفقرة الثامنة عشرة من ديباجة القرار، التي تتضمن إشارات إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وأود أن أذكر بأن هنجاريا لم تعتمد الاتفاق العالمي ولا تشارك في تنفيذه، لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الهجرة ليس لها أي أثر إيجابي على النمو والتنمية الشاملين. وفي رأينا، بدلاً من تشجيع المغادرة من بلدان المنشأ وتيسير الهجرة، ينبغي أن نركز على تقديم المساعدة إلى بلدان ثالثة محلياً عن طريق تهيئة ظروف مستقرة وأمنة، وبالتالي ضمان بقاء الناس في وطنهم في سلام ورخاء.

لذلك تولي الحكومة الهنغارية الأولوية للمشاريع الإنمائية في أفريقيا التي يمكن أن تسهم في إيجاد حلول دائمة للمحتاجين وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

ولهذه الأسباب، تتأى هنجاريا بنفسها عن الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة القرار ٢٩٧/٧٦.

السيدة كافكوف (تشيكيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الجمهورية التشيكية أن تتضمن إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٩٧/٧٦، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي".

إننا نسلم تسليماً تاماً بأهمية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتساعد تشيكيا، من خلال تعاونها الإنمائي، البلدان الشريكة في أفريقيا على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وكذلك في بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.

ولم تتضمن تشيكيا إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ولم تشارك في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المعقود في مراكش، وصوتت معارضة القرار ١٩٥/٧٣، الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه هذا الاتفاق العالمي، وذلك لأسباب أوضحناها بجلاء في تعليقلنا للتصويت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر A/73/PV.60).

السيد محمد - الصغير لعتروس، ممثل الجزائر، على قيادته المتميزة للعملية. ونود أيضاً أن نشكر جميع الوفود على استمرارها في مشاركتها والتزامها بالنشاط.

مع التحديثات التقنية الطفيفة جدا التي أدخلت هذا العام، نتطلع إلى المناقشات الموضوعية التي ستعقد خلال الدورة السابعة والسبعين بهدف تكثيف جهودنا للتعاون في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالتآزر مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، من أجل التنمية والرخاء المشتركين لجميع البلدان الأفريقية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.59/Rev.1، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيدة أوتشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): بالإضافة إلى أعضاء مجموعة السبعة والسبعين والصين، انضم أيضاً البلدان التاليان: الاتحاد الروسي وتركيا إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.59/Rev.1.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/76/L.59/Rev.1؟ اعتمد مشروع القرار A/76/L.59/Rev.1 (القرار ٧٦/٢٩٧).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في أخذها تعليلاً للتصويت بشأن المقرر المعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة أتاناسزوف (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق بالقرار ٢٩٧/٧٦، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، تود هنجاريا أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

ويمكن للبلدان الأفريقية أن تعالج أسباب انعدام الأمن البشري إذا ما مُنحت الحيز للسياسات العامة والتضامن الدولي. إن عمل الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام يتطلب إعادة التفكير باستمرار وينبغي أن يستند إلى مبادئ الملكية الوطنية واحترام القرارات الأفريقية. وسيكون المفتاح هو ضمان التنفيذ السريع والشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد اتخذت البلدان الأفريقية خطوات عديدة وهامة للتصدي لتحديات السلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ورغم التقدم المحرز في مجال الأمن، يجب على المجتمع الدولي والشركاء مواصلة دعم الأنشطة والمبادرات الرامية إلى تعزيز الجهود الأفريقية المبذولة لمعالجة السلام والأمن في القارة. وبغية منع نشوب النزاعات وحلها في مراحلها الأولى، نؤكد على أهمية ضمان دعم منظومة الأمم المتحدة لجهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق سلام مستدام ودائم.

ولطالما أيدت مجموعة الـ ٧٧ والصين طموح مجموعة الدول الأفريقية لتعزيز التعاون الدولي من أجل أفريقيا بروح المنفعة المتبادلة والتضامن الدولي. ونود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لمجموعة الدول الأفريقية، ممثلة بالمنسقين المشاركين: السيد جوزيف ديفيز ممثل جنوب أفريقيا، والسيد توني أويك ممثل كينيا، والشكر موصول للميسرة السيدة ناديا ميكايل ممثلة إريتريا، على عملهم الرائع وقيادتهم العظيمة. ونود أيضاً أن نشكر جميع الوفود على مشاركتهم والتزامهم النشطين، مما مكّننا من المضي قدماً في التحديات التقنية. ونتطلع إلى المناقشات الموضوعية التي ستعقد خلال الدورة السابعة والسبعين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/76/L.60، المعنون "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/76/L.60؟

وإذ تشير تشيكيا إلى تلك الحقائق، فإنها لا تستطيع أن تقبل كلمة "وإذ تؤكد من جديد" الواردة في الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة القرار ٢٩٧/٧٦، ولذلك فهي تضطر للنأي بنفسها عن تلك الفقرة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٨ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان لتعرض مشروع القرار A/76/L.60.

السيدة مجيد (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، تتشرف باكستان بأن تعرض مشروع القرار A/76/L.60، المعنون "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها".

ويبرز مشروع القرار الدور الحاسم للبلدان الأفريقية في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام من أجل التنمية المستدامة. إن أسباب النزاع في أفريقيا كثيرة. ولا تزال العوامل الداخلية والخارجية المعقدة تسبب النزاعات وتؤججها وتديمها في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أفريقيا.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، أثرت الأزمة الصحية العالمية تأثيراً مباشراً على قدرة أفريقيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما التصدي للتحديات والتهديدات العديدة التي تواجه سلامها واستقرارها. إن للسلام والأمن في أفريقيا تأثيراً هاماً على استقرار العالم وتنميته بصفة عامة. وبالتالي فإن الشراكات ضرورية، وخاصة لتضافر الجهود ووسائل العمل في مجالات منع نشوب الأزمات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل جماعي قيادة وملكية البلدان الأفريقية في قمع النزاعات من خلال العمل على الأسباب الجذرية لهذه النزاعات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير

شرحاً للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٨ من جدول الأعمال وفي البند ٦٨ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ٧٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

مشروع مقرر A/76/L.71

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

بيلاروس ليعرض مشروع المقرر A/76/L.71.

السيد إيفسينكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تتشرف جمهورية

بيلاروس بأن تعرض مشروع المقرر A/76/L.71، المعنون "تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

وبموجب مشروع المقرر، سترجى الجمعية العامة إلى دورتها الثامنة والسبعين نظرها في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١١٤/٧٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بشأن استمرار الآثار التي خلفتها كارثة تشيرنوبيل، في إطار البند الفرعي المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

وعند تقديم مشروع المقرر هذا، نسترشد بأهمية التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل تحت رعاية الأمم المتحدة وحقيقة أنه من غير المقبول تسييس التعاون الدولي الرامي إلى التغلب على الآثار الطويلة الأجل للحوادث التي وقعت في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وبدرجات

اعتمد مشروع القرار A/76/L.60 (القرار ٢٩٨/٧٦).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة

للمراقبين في أخذها تعليلاً للتصويت بشأن القرار المعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة أتاناسزوف (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تود هنغاريا

أن تصيف بعض الملاحظات بصفاتها الوطنية بشأن القرار ٢٩٨/٧٦، المعنون "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها".

تعلق هنغاريا أهمية كبيرة على التنمية المستدامة في أفريقيا وتعترف بالتحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ وما إلى ذلك. ومع ذلك، نود أن نسجل موقف هنغاريا من الفقرة ١١ من القرار، التي تتضمن إشارات إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

لم تؤيد هنغاريا اعتماد الاتفاق العالمي ولا تشارك في تنفيذه. وبالتالي، فمنذ عام ٢٠١٥، ما برحت هنغاريا تشدد على أنه بدلا من تشجيع الهجرة أو تيسيرها، وينبغي أن ينصب التركيز على تقديم المساعدة إلى بلدان ثالثة محليا من خلال تهيئة الظروف المحلية الأكثر ملاءمة لتحقيق النمو والتنمية بشكل مستقر. ولذلك، فإننا نركز على بناء البنية التحتية للرعاية الصحية والزراعة والصرف الصحي وإدارة المياه والتعليم في البلدان الأفريقية.

ولهذه الأسباب، تتأى هنغاريا بنفسها عن الفقرة ١١ من هذا القرار.

السيدة كافكوف (تشيكيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الجمهورية

التشيكية أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٩٨/٧٦، المعنون "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها". ولأسباب التي أوضحتها التشيك في بيانها تعليلاً للموقف بشأن القرار ٢٩٧/٧٦، تتأى التشيك بنفسها عن الفقرة ١١ من القرار ٢٩٨/٧٦.

الهش الذي تمكنا من تحقيقه بصعوبة بالغة قبل ثلاث سنوات. ومن شأن تأجيل هذا الموضوع الهام، الذي يتطلب موافقة ثلاثية استثنائية على التعاون، أن يبعث برسالة هامة وواقعية إلى المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى الحفاظ على مبادئ تعددية الأطراف وتوافق الآراء. ونأمل في كسب تضامن الجمعية وندعوها إلى تأييد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/76/L.71.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا للتو إلى بيان قال فيه الرجل المحترم إنه من المهم جداً الحفاظ على الاتفاق الثلاثي. وربما كان يقصد أوكرانيا وبيلاروس والاتحاد الروسي - ومع ذلك لم يبذل الرجل جهداً قط للتواصل مع الوفد الأوكراني لمناقشة هذه المسألة. ومع ذلك، أود أن أباهر شرحي.

قبل ستة وثلاثين عاماً، في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦، وقع أسوأ حادث نووي على الإطلاق في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وقد امتدت العواقب الوخيمة لذلك الانفجار إلى جميع أنحاء أوكرانيا والبلدان المجاورة وخارجها. ولا تزال تلك العواقب تؤثر على صحة الناس في جميع أنحاء المنطقة. فما من أحد يجروء على العيش أو الزراعة في المناطق المحيطة، على الرغم من وجود محاولات لحفر خنادق هناك من قبل القوات المسلحة الروسية قبل بضعة أسابيع فقط أثناء الاحتلال المؤقت.

وفي وقت وقوع الحادث، حاولت الحكومة السوفياتية إخفاء الحجم الحقيقي للمأساة. ودفعت حشود من المواطنين إلى شوارع كييف للمشاركة في موكب بمناسبة عيد العمال في محاولة على ما يبدو لإيصال رسالة مفادها أن شيئاً لم يحدث في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وينبغي أن نشكر المجتمع الدولي - العديد من البلدان المجتمعة هنا - لأن موسكو أجبرت قبل وقت طويل على قول ولو

منفاوثة، طالت آثار أكبر كارثة من صنع الإنسان في القرن العشرين، والتي وقعت قبل أكثر من ٣٥ عاماً، أكثر من عشرين بلداً، مما يعني أنه بإمكاننا القول إنها ذات طابع عالمي.

وتتحمل بيلاروس العبء الأثقل. فحوالي ٣٥ في المائة من كمية التساقط الذري من تشيرنوبيل في القارة الأوروبية موجود على أراضي بلدنا. وقد وصفت آثار تشيرنوبيل على بيلاروس بأنها كارثة إيكولوجية وطنية، والتعامل مع ذلك يمثل أولوية من أولويات الدولة.

ولا يزال موضوع التركة التي خلفتها كارثة تشيرنوبيل وثيق الصلة بالمناطق المتضررة. ونعرب عن امتناننا لإسهام المجتمع الدولي في إنعاشها وتمييزها. وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور خاص في هذا المجال، حيث يعمل منسقا لجميع الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المشاركة في ذلك العمل.

وكانت أوكرانيا وروسيا وبيلاروس، بوصفها أكثر البلدان تضرراً من كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، هي التي بادرت بتقديم البند الفرعي قيد النظر اليوم. ونحن مقتنعون بأنه يجب ألا ينظر إلى هذا الموضوع الهام في سياق المواجهة والافتقار إلى توافق الآراء. وربما يكون موضوع تشيرنوبيل واحداً من المواضيع القليلة جداً اليوم التي يمكن - بل ويجب - أن توحدنا، بدلاً من أن تصبح فرصة أخرى لإلقاء اتهامات متبادلة.

وبعد أن وضعنا جانباً الاعتبارات السياسية، ينبغي أن نسأل أنفسنا سؤالاً بسيطاً. هل نحن مستعدون لتقديم مقترحات خلاقة مشتركة إلى المجتمع الدولي - وقبل كل شيء إلى شعوب البلدان الثلاثة الأكثر تضرراً - على أساس حوار حقيقي؟ هذا سؤال بلاغي. فنحن مقتنعون بأن التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل يجب أن يستمر حصراً بروح التنسيق والشراكة، بدلاً من أن يصبح منبراً للتلاعب وتفاقم المواجهة. ولن نتراجع بيلاروس أبداً من موضوع تشيرنوبيل. ويجب أن تظل تلك الكارثة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لسنوات عديدة قادمة.

ومشروع المقرر A/76/L.71 محاولة لحماية التعاون بشأن تشيرنوبيل من الخطب الرنانة غير المجدية وللحفاظ على توافق الآراء

الآراء الذي أشار إليه السيد ممثل بيلاروس - وفي اتخاذ إجراء مستتير.

ولذلك، فإننا نرفض بشدة محاولة تعليق تلك الحقوق للجمعية العامة. ولم يقدم أي تفسير موثوق على الإطلاق للسبب الذي يدعو الجمعية العامة إلى تجاهل قرارها الذي اتخذته بتوافق الآراء. ولم تجر أي مشاورات مع أوكرانيا - أو مع أي دولة عضو أخرى تقريبا. والعقل المدبر الحقيقي لم يكن لديه حتى الشجاعة لتقديم مشروع القرار نفسه واستخدم بديلا عنه. وقد استخدم نفس البديل قبل عام، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١، عندما نظرت الجمعية العامة في القرار ٢٨٧/٧٥ بشأن ميانمار (انظر A/75/PV.83) ولم نر سوى نقطة حمراء واحدة على الشاشة - وهي نقطة بيلاروس.

ولا أستطيع أن أتصور أن الحكومات المسؤولة، التي تضع سلامة مواطنيها على رأس أولوياتها وتترك أن الإشعاع ليس له حدود، ستدعم اتخاذ قرار بالحد من إطلاعها على الحقائق وحققا في تلقي كافة المعلومات الممكنة عن تهديد عابر للحدود من هذا النوع. وهذا يعني موقفا غير مسؤول تجاه الخطر الحقيقي الذي تتعرض له المنطقة بأسرها وخارجها جراء الحالة الراهنة بشأن محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وسيعني ذلك أيضا خطوة متعمدة تهدف إلى حرمان شعوب جميع الدول من معرفة الحقيقة ومن المعلومات المستكملة عن هذه المسألة في الوقت المناسب.

وفي ضوء ذلك، طلبنا إجراء تصويت مسجل على مشروع المقرر A/76/L.71 ونحث الدول الأعضاء على التصويت معارضة له. وسيكفل ذلك حقنا - حقنا جميعا - في تلقي معلومات مستكملة موثوقة وفي الوقت المناسب من الأمين العام، فضلا عن اتخاذ إجراءات مستتيرة بشأن مسألة حاسمة مثل السلامة النووية. دعونا نحمي أنفسنا. فلنحترم الأمين العام ومواطنينا وحقوقهم ونصوت معارضة لمشروع المقرر الذي قدمته بيلاروس.

السيد كولهانيك (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

جزء من الحقيقة على الأقل. وقد استغرق الأمر وقتا أطول بكثير للكشف عن كامل نطاق المأساة، وأشيد بمساهمة الأمم المتحدة في تحقيق تلك الغاية.

ولأكثر من ثلاثة عقود، بذل المجتمع الدولي جهودا بارزة في التخفيف من آثار الكارثة في أوكرانيا والبلدان المجاورة والتقليل من أضرارها إلى أدنى حد. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء تقع على أراضي أوكرانيا، مما يضع بلدي على رأس قائمتين - قائمة البلدان الأكثر تضررا وقائمة البلدان المستجيبة. ويشعر وفد أوكرانيا بالصدمة إزاء محاولة إخفاء معلومات عن الحالة الراهنة في المحطة، التي لا تزال تشكل تهديدا للسلامة النووية على الصعيد العالمي.

وباختصار، فإن مشروع المقرر A/76/L.71 هو محاولة لمنع الأمين العام من تقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن طائفة كبيرة من الحقائق التي أثبتتها الخبراء، وليس السياسيون. وهي أيضا محاولة لمنع الجمعية العامة من اتخاذ إجراءات مستتيرة قائمة على تلك التقرير.

وأود أن أشير في ذلك الصدد إلى أن الجمعية العامة اعتمدت في عام ٢٠١٩ بتوافق الآراء القرار ١١٤/٧٤، المعنون "استمرار الآثار التي خلفتها كارثة تشيرنوبيل"، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار في إطار بند فرعي خاص بعنوان "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

وبالنظر إلى آخر التطورات حول محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء، يبدو أن من الملح والضروري على نحو أكبر ضمان حق الجمعية العامة في الحصول على معلومات مستكملة في الوقت المناسب وذات مصداقية عن الحالة الراهنة وآثارها على الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من آثار كارثة تشيرنوبيل وتقليلها إلى أدنى حد. وينبغي أيضا ضمان حق الجمعية العامة في النظر في البند الفرعي الذي ذكرته خلال الفترة المتفق عليها بتوافق الآراء - وهو نفس توافق

طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١١٤/٧٤ المؤرخ ١٦ كانون

بيلاروس، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لايتيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، تركي، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، جيبوتي، مصر، السلفادور، إريتريا، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، الإمارات العربية المتحدة، فيتنام، اليمن

الأول/ديسمبر ٢٠١٩، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار، في إطار البند الفرعي المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

وقد اتخذ ذلك القرار بتوافق الآراء، ولا نرى سبباً للانحراف عنه. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بمحطة تشيرنوبيل للطاقة النووية بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نتلقى من الأمين العام معلومات مستكملة في الوقت المناسب عن آثار تلك التطورات على الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من آثار كارثة تشيرنوبيل وتقليلها إلى أدنى حد. ولذلك، يرفض الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اقتراح بيلاروس الوارد في مشروع المقرر A/76/L.71 بإرجاء تقرير الأمين العام والنظر في البند الفرعي إلى الدورة الثامنة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير

تعليلًا للتصويت قبل إجراء التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/76/L.71، المعنون "تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت

بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع المقرر A/76/L.71، وبالإضافة إلى الوفد الوارد اسمه في الوثيقة، أصبح البلد التالي أيضاً من مقدمي مشروع المقرر A/76/L.71: الاتحاد الروسي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

ورفض مشروع المقرر A/76/L.71 بأغلبية ٧٧ صوتاً مقابل ٩
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة
أصوات، مع امتناع ٤٥ عضواً عن التصويت.
قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.